موقف الاهرام والجمهورية من دور مجلس الامن و قراراته تجاه قضية لوكربي (١٩٩١- ٢٠٠١)

د.حسان ريكان خلف

الباحثة حوراء ياسين كمر

الجامعة العراقية / كلية الآداب

The position of Al-Ahram and Al-Jumhuriya Newspapers on the role of the Security Council and its Resolutions regarding the Lockerbie case (1991-2001)

Prof. Hassan Rekan Khalaf (Ph.D.)

Researcher Hawra Yaseen Gumar

AL-Iraqia University/ College of Arts

المستخلص

يتناول البحث عناوين (موقف الجريدتين من قرارات مجلس الامن بشان الحادثة ١٩٩١ – ١٩٩٨ ، و موقف جريدتي الاهرام والجمهورية من الاصداء الدولية والعربية من قرارات مجلس الامن ١٩٩٧-٢٠٠١ ، وبرز موقف جريدتي الاهرام والجمهورية من قرارات مجلس الامن الدولي بشان قضية لوكربي و فرض العقوبات على ليبيا ، وما اعقبها من اصداء دولية وعربية .

الكلمات المفتاحية: موقف، اهرام، جمهورية، مجلس الامن، قضية لوكربي

Abstract

The research deals with titles (the position of the two newspapers on the Security Council resolutions on the incident 1991-1998, and the position of Al-Ahram and Al-Jimhouria newspapers on the international and Arab echoes of the Security Council resolutions 1997-2001, and the position of Al-Ahram and Al-Jimhouria newspapers emerged from the UN Security Council resolutions on the Lockerbie case and the imposition of sanctions on Libya, and the subsequent international and Arab echoes.

Keywords: Position, Al-Ahram, Al-Jumhuriya, Security Council and Lockerbie case

اولا : موقفا الجريدتين من قرارات مجلس الامن بشان الحادثة ١٩٩١ – ١٩٩٨

أصدر مجلس الأمن الدولي خلال تناول قضية لوكربي عدداً من القرارات المتلاحقة بناء على إيعاز من الولايات المتحدة وبريطانيا اللتين أصبحتا حليفتين في اتخاذ القرارات على حساب القانون الدولي ، وفي ظل غياب روسيا كقوة ردع عظمى على الساحة الدولية ، ونتيجة طبيعية للتغيرات الهيكلية التي شملها المجتمع الدولي الذي اصبح أحادي الأقطاب والقوة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي .

١ –القرار الاول :رقم ٧٣١

عقد مجلس الامن جلسته رقم ٣٠٣٣ في ٢١ كانون الثاني ١٩٩٢ بناء على طلب الدول الغربية التي لجأت اليه ، ووفقا لورقة الاتهام الصادرة من المدعي العام الاسكتلندي[١] ، واصدر المجلس قراره رقم ٧٣١ والذي ادان فيه تفجير الطائرة الامريكية وما نجم عن ذلك من خسائر مئات الارواح ، كما اعرب القرار عن انزعاج مجلس الامن من عدم تجاوب الحكومة الليبية مع مطالب الدول الغربية ، وطالبها بضرورة الاستجابة بأسرع وقت[٢].

رأت الحكومة الليبية ان هناك تجاوزا في صلاحيات مجلس الامن لأنها مسالة قانونية وليست من اختصاصات مجلس الامن ، لذلك سارعت بتقديم شكوى الى محكمة العدل الدولية في ٣ اذار ١٩٩٢ وبناء على ذلك اصدرت المحكمة حكما بعدم اختصاص مجلس الامن للنظر فيه لأنه نزاع قانوني ، وجاء رد الدول الغربية

على حكم محكمة العدل الدولية بان النزاع بينها وبين ليبيا وليس من اختصاصاتها[٣].

أيدت جريدة الاهرام موقف ليبيا من ذلك القرار ٧٣١ الذي كان مقررا مسبقا قبل تنفيذه في ١٥ نيسان ١٩٩٢ أي في اليوم التالي لصدور قرار المحكمة ، بما لا يفسح مجالا للأخذ والرد حتى لو صدر القرار لصالح ليبيا ، ورأت الجريدة ان القرار ضد ليبيا كان بمثابة انتصار مزدوج للدول الغربية الثلاث بفرضها عقوبات على ليبيا ، ونتيجة تصريحات المسؤولين الغربيين ، اذ ذكرت تلك الدول ان العقوبات الاقتصادية ستستمر حتى لو سلمت ليبيا المتهمين ، وذلك الى ان تتوقف عن مساندة الارهاب حسب زعمها ، إلا ان الدول الغربية اسرعت بالتصعيد والتوسع في العقوبات الاقتصادية فضلا عن العقوبات العسكرية على ليبيا ، وقد اوضحت الجريدة ان هنالك نية مبيتة من تلك الدول لاستهداف ليبيا واضعافها[٤] .

وأشار القرار الى نتائج التحقيقات التي اكدت تورط موظفين تابعين للحكومة الليبية في تدمير طائرة Ban Am في رحلتها رقم ١٠٣ ، وإبداء التعاون الكامل في تحديد المسؤولية عن الأعمال الإرهابية التي تعرضت لها الطائرة ، كما حث القرار الحكومة الليبية على أن تستجيب على الفور استجابة كاملة وفعالة لهذه الطلبات لكي تسهم في القضاء على الإرهاب الدولي ، وتم تكليف الامين العام للأمم المتحدة بحسب ما جاء في الفقرة الرابعة لنص القرار بان يتصل بالحكومة الليبية لإقناعها بالاستجابة لطلبات الدول الغربية ، فقام الامين العام للأمم المتحدة بتكليف فازبلي سفرونشيك الذي توجه لليبيا حاملا معه نص القرار ورسالة من الامين العام للأمم المتحدة ، وعلى ضوء ذلك اكدت ليبيا بعد تسلمها الرسالة استعدادها التام

للتعاون بما يتماشى مع نصوص القانون الدولي والاتفاقات والمواثيق الدولية ، وإزاء ذلك القرار تحولت المطالب الغربية الى مطالب دولية ، وقامت الدول الكبرى بتكريس نفوذها داخل اروقة مجلس الامن ليتبنى قضيتها[٥] .

سلطت جريدة الجمهورية من جانبها الضوء على العقوبات التي وضعت ضد ليبيا ، وفي مقال لها بعنوان **(عقوبات دبلوماسية واقتصادية ضد ليبيا)** اذ طلبت بريطانيا من ليبيا رسميا تسليم المشتبه فيهما في تفجير الطائرة الامريكية ، وقدمت طلبها عن طريق السفارة الايطالية في طرابلس التي كانت ترعى المصالح البريطانية ، كما نسقت الولايات المتحدة الامريكية مع فرنسا وبريطانيا لفرض عقوبات دبلوماسية واقتصادية ضد ليبيا ، وشملت العقوبات الدبلوماسية دعوة الامم المتحدة لاتخاذ اجراء جماعي لقطع العلاقات الدبلوماسية مع ليبيا والامتناع عن استيراد البترول الليبي ، ورأت الجريدة وفقا للمقال ان تلك الاجراءات تهدف الى عزل ليبيا عن المجتمع الدولي وإضعافه اقتصاديا[٦] .

لاحظت السلطات الليبية أن مجلس الأمن قد بنى قرارُه على الربط بين مواقف ليبيا والإرهاب الدولي فبادرت السلطات الليبية على الفور بقبول ما كانت تراه مناسبًا من تنفيذ بنود القرار التي كانت تتمثل بإدانة ليبيا لصور الارهاب الدولي ، وان تقطع ليبيا جميع علاقاتها مع المنظمات الإرهابية وأنه ليس لديها أية معسكرات لتدريب الإرهابيين وهي كانت مستعدة لاستقبال أية لجنة يشكلها مجلس الأمن للتأكد من ذلك ، فضلا عن تعاونها مع الحكومة البريطانية لبحث الادعاء الذي اعطى انطباعا ان ليبيا على صلة ببعض المنظمات المعادية لبريطانيا ، وقد عقدت لذلك

عدة اجتماعات ، وأبدت الحكومة البريطانية ارتياحها لما توصلت إليه المفاوضات بين الطرفين[٧] .

كان ذلك القرار تجاوزا كبيرا لقواعد قانونية مستقرة لمعالجة الجرائم الخاصة بالطيران المدني وكذلك القواعد المتعلقة بتسليم المجرمين ، وخلال فترة قصيرة من صدور ذلك القرار وبعد أن تقدمت ليبيا بشكل قانوني إلى محكمة العدل الدولية طالبة النظر في اتخاذ إجراءات تحفظية ضد الدول الغربية الثلاث وكذلك تفسير اتفاقية مونتريال لعام ١٩٧١م[٨] .

ارسل ابراهيم البشاري وزير الخارجية الليبية مذكرة الى بطرس غالي[٩] الامين العام للأمم المتحدة ، بشان ايجاد حلول سلمية للازمة بين بلاده والدول الغربية الثلاث (الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا والمملكة المتحدة) ، وطلبت منه ابلاغ مجلس الامن بتلك المذكرة ، يبلغه فيها بان ليبيا تقبل بقرار مجلس الامن ٧٣١ ، وذلك لتعزيز دور الامم المتحدة في فرض الامن الدولي ، وأكدت للمرة الاخرى بأنها سوف تقطع علاقاتها بجميع المنظمات الارهابية والمجموعات الداعمة للإرهاب الدولي بجميع اشكاله ، كما اكد بان ليبيا تخلو من المعسكرات لتدريب الارهابيين وإمدادهم بالأسلحة وتدعو لجنة من مجلس الامن او من الامم المتحدة للتحقق من ذلك ، وإضافة الى ذلك انها تلتزم بمقاطعة وطرد جميع الرموز والشخصيات الذين يمدون الارهاب بصلة أيا كانوا عربا أو اجانب[١٠] .

نقلت جريدة الاهرام ادانة مجلس الامن تدمير طائرة (Ban Am) في رحلتها ١٠٢ ، وما نجم عنها من خسائر مئات الارواح ، وأعرب عن استيائه الشديد لعدم استجابة الحكومة الليبية للطلبات التي تدعوها الى ابداء تعاون كامل في تحديد

المسؤولية عن الاعمال الارهابية التي تعرضت لها الطائرة[١١] ، وحث الحكومة الليبية بان تستجيب على الفور لتلك الطلبات لتساهم في القضاء على الارهاب الدولي ، كما طالب مجلس الامن الامين العام بان يلتمس تعاون الحكومة الليبية لتقديم رد كامل وفعال على تلك الطلبات ، فضلا عن حث جميع الدول بتشجيع الحكومة الليبية للاستجابة الكاملة والفعالة ، ورأت الجريدة ان التعاون بين ليبيا والدول الغربية قد يقضي الى حل الخلافات بين الجانبين بالطرق السلمية[١٢] .

اضطر مجلس الامن لإصدار قرار (٧٣١) على الرغم من عدم شرعيته لأنه يعد مخالفا لميثاق الامم المتحدة ، ولكن تلبيتا لمطالب الولايات المتحدة الامريكية التي اتخذته حجة لإصدار قرار بفرض الحصار على ليبيا عند عدم تنفيذه ، كما ادعت باستخدام القوة لشن هجوم عليها باسم الشرعية الدولية [١٣] .

٢- القرار الثاني : رقم ٧٤٨

بعد مواصلة الدول الغربية الثلاث بالضغط المستمر على مجلس الامن لفرض عقوبات على ليبيا ، عقد مجلس الامن جلسته رقم ٣٠٦٣ بتاريخ ٣١ اذار ١٩٩٢ وتوصل فيها الى اصدار قرار جديد استنادا الى الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة [١٤] ، وفرض جزاءات دبلوماسية واقتصادية وعسكرية[١٥]، كما توجب على ليبيا من خلاله ما يلي[١٦] :

١- يجب على الحكومة الليبية ان تمتثل بالسرعة القصوى للفقرة (د) من القرار ٧٣١ فيما يتعلق بالوثائق ٢٣٣٦٠ S و ٢٣٣٠٩ S .

٢ – تلتزم الحكومة الليبية بقطع علاقاتها مع الارهاب وإيقاف جميع أشكال أعمال الإرهاب ، وعدم مساعدتها للجماعات الارهابية ، وعليها أن تُظهر على الفور بإجراءات ملموسة تخليها عن الإرهاب.

٣ – فرض عقوبات اقتصادية ملزمة طبقاً للفصل السابع من الميثاق وتم تحديد ١٥ نيسان ١٩٩٢ موعدا لتنفيذ الحظر على ليبيا ويشمل: فرض حظر على تشغيل مكاتب الخطوط الجوية الليبية وحظر الطيران المدني من ليبيا واليها وكذلك طالب بتخفيض اعضاء البعثات الدبلوماسية والقنصلية الليبية ، كما فرض حظر تزويد ليبيا بأية طائرة او قطع غيار الطائرات او تزويد ليبيا بالسلاح وقطع غيار الاسلحة والمعدات العسكرية[١٧] .

تم تخفيض مستوى البعثات وتضييق حركتها ، واتخاذ الاجراءات والتدابير اللازمة لمنع دخول الرعايا الليبيين الذين منعوا وتم طردهم من دول اخرى بسبب تورطهم واتهامهم في اعمال ارهابية ، وكان تنفيذ تلك العقوبات على ليبيا يعارض العديد من المعاهدات والعقود فيما بينها وبين الدول الاخرى ، ومن اجل ذلك اشار مجلس الامن في الفقرة السابعة من القرار الى جميع الدول والمنظمات الدولية الالتزام به ، وهو ان تتخلى عن جميع التزاماتها مع ليبيا بما يعارض تنفيذ تلك العقوبات والجزاءات الصادرة عن القرار[١٨] ، وتضامنت جريدة الاهرام مع الجانب الليبي من خلال نشرها المقالات التي ازرت موقف ليبيا في مواجهة قرارات مجلس الامن الدولي ضدها[١٩].

اوضحت جريدة الجمهورية رأيها بشان قرارات مجلس الامن المتمثلة بفرض عقوبات اقتصادية وسياسية على ليبيا ، وأكدت الجريدة موقفها وموقف حكومة

مصر المعارض لتلك القرارات وإدانتها للإرهاب ، وأكدت الجريدة ان الرئيس حسني مبارك ادان الارهاب بكل اشكاله ، ورفض العقوبات المفروضة على ليبيا ، وأكد بالإصرار على المفاوضات من اجل ايجاد حلول مناسبة لتلك الحادثة [٢٠].

تم تشكيل لجنة لمتابعة تنفيذ القرار وان تتم مراجعتها كل ١٢٠ يوم تم تمرير القرار ٧٤٨ بأغلبية عشرة أصوات وامتنع خمسة أعضاء عن التصويت اعتبارًا من ١٥ نيسان ، طُلب من جميع الدول وقف الطيران مع ليبيا ، باستثناء تلك المستندة إلى الاحتياجات الإنسانية[٢١].

أصدر المجلس قراره بأغلبية عشرة أصوات وامتناع خمسة من أعضاء المجلس عن التصويت وهي الصين ، والرأس الأخضر والهند والمغرب وزيمبابوي ، وتم تطبيق الحظر على ليبيا بموجب ذلك القرار ، ولمدة سبع سنوات مما اثر سلبا على مختلف جوانب الحياة في ليبيا ، ومن خلاله دعم مجلس الامن الدول الغربية الثلاث وطلب من دول العالم الوقوف ايضا الى جانبهم [٢٢].

نقل مكتب الاهرام في نيويورك قرار مجلس الامن بمطالبة ليبيا بتسليم المتهمين ، وقد صدر في جريدة الاهرام مقال تحت عنوان **(مجلس الامن يقرر بالإجماع مطالبة ليبيا بتسليم المتهمين بتفجير الطائرة الامريكية)**[٢٣] اذ اصدر مجلس الامن قرارا بالإجماع مطالبا ليبيا بتسليم الشخصين المتهمين بتفجير الطائرة الامريكية ، ودعا المجلس ليبيا الى التعاون مع التحقيقات الجارية للوصول الى المسئولين بتفجير الطائرة ، وتقدمت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا بمشروع القرار ، وعلى ليبيا العمل به وفي حال رفضها تقوم الدول الغربية بطرح مشروعا جديدا على المجلس بفرض عقوبات على ليبيا مثل وقف رحلات الطيران

الدولية اليها ، وحظر بيع قطع غيار الطائرات المدنية لها ، وجاء نص قرار مجلس الامن : ((**اذ يشعر ببالغ الانزعاج لاستمرار اعمال الارهاب الدولي بجميع اشكاله في جميع انحاء العالم بما في ذلك الاعمال التي تتورط فيها دول بصورة مباشرة والتي تعرض للخطر ارواحا بشرية او تودي بها او تاثر تاثيرا ضارا على العلاقات الدولية وتعرض للخطر امن الدول**))[٢٤] ، ووصفت جريدة الاهرام تلك الاجراءات بأنها تستهدف الشعب الليبي وتضيق الخناق عليه[٢٥] .

اوضحت جريدة الاهرام تصريح ادوارد جريجان(Adwardjirijan) مساعد وزير الخارجية الامريكية لشؤون الشرق الاوسط في مقال لها بعنوان (امريكا تدعو ليبيا لتنفيذ قراري مجلس الامن) ، بأنه يأمل في ان تستجيب ليبيا لصوت العقل وتنفذ قراري مجلس الامن ٧٣١ و ٧٤٨ ، وقال ان القرار الاول يطالب بتسليم المتهمين والتعويض وبوقف الارهاب ، اما القرار الثاني فانه يطالب بفرض عقوبات عليها لأنها لم تنفذ القرار الاول[٢٦] .

٣- القرار الثالث : رقم ٨٨٣

أصدر مجلس الأمن هذا القرار في ١١ تشرين الثاني ١٩٩٣م ، لعدم استجابة ليبيا لمطالب الدول الغربية الثلاث بعد انتهاء المهلة المعطاة لها ، وقد أجرى التصويت على مشروع القرار المقدم من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ، وكانت نتيجة التصويت بين معارضين ومؤيدين وعددهم أحد عشر عضوا ، وصدر القرار بجلسة المجلس رقم ٣٣١٢ طبقا للفصل السابع من الميثاق ، والذي يقضي بـــ[٢٧] :

١ – منع تصدير بعض المعدات المتعلقة بالنفط والثروات الأخرى.

٢ – تجميد الأرصدة الليبية من قبل جميع الدول .

٣ –طالب القرار بإغلاق مكاتب الخطوط الجوية العربية الليبية في الخارج وقطع كل علاقتها بها.

كما طالب القرار جميع الدول بان تقدم تقريرا الى الامين العام توضح من خلاله مدى التزامها بمطالب القرار في مدة اقصاها ١٥ كانون الثاني ١٩٩٤ ، وتم ارفاق القرار بالإجراءات الواجبة على الدول ورعاياها جميعا الالتزام بها ، والمتمثلة بتشديد العقوبات على ليبيا[٢٨] .

واصل بطرس غالي الامين العام للأمم المتحدة جهوده لحل المشكلة الليبية الغربية بالرغم من بدا العديد من الدول بتنفيذ العقوبات التي فرضها مجلس الامن على الجماهيرية الليبية ، لرفضها تسليم المتهمين ، ونقلته لنا جريدة الاهرام عن طريق مراسليها ووكالات الانباء الليبية بعنوان **(اصداء دولية وإقليمية مع بدء تنفيذ عقوبات مجلس الامن ضد ليبيا غالي يواصل جهوده رغم بدء تنفيذ العقوبات)**[٢٩] ، وتمثلت تلك العقوبات بخفض البعثات الدبلوماسية الليبية ، وحظر تصدير الاسلحة والمعدات ، ووقف كافة رحلات الطيران من والى ليبيا ، وصرح غالي في مؤتمر صحفي له في بكين انه سيستمر في بذل قصارى جهده بالاتصال بالأطراف المعنية من اجل ايجاد حل وإنهاء الازمة [٣٠].

وجاء موقف جريدة الجمهورية المعارض للعقوبات المفروضة على ليبيا ، مما سبب الخلاف بين مصر والولايات المتحدة الامريكية ، اذ اخذت الولايات المتحدة

تتوسع في العقوبات الاقتصادية والحظر التجاري كوسيلة للضغط السياسي على الدول التي تقف موقف العداء معها[٣١] .

٤- القرار الرابع : رقم 1192

شهدت قضية لوكربي تطورات جديدة بعد خمس سنوات من صدور القرارات الثلاثة الاولى ، وذلك بإصدارها القرار الرابع رقم (١١٩٢) في ٢٨ اب ١٩٩٨ ، اذ اقرت فيه من الواجب محاكمة المشتبه فيهما بتلك القضية في بلد محايد ، ووقع الاختيار على هولندا لتكون مقرا لمحاكمة المتهمين وتحديدا في قاعدة كامب زاسيت[٣٢] ، وتضمن القرار تبادل المقترحات الليبية ، وذلك من خلال المساعي المشتركة بين منظمة الوحدة الافريقية والمنظمات العربية والإسلامية ، مع المقترحات الغربية من خلال ممثلي الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا في الامم المتحدة [٣٣].

طلب مجلس الامن من بريطانيا وهولندا وضع الاسس والترتيبات اللازمة لتطبيق القرار ، كما طلب من ليبيا تسليم المشتبه فيهما الى هولندا وبرفقة جميع الشهود ووسائل الاثبات ليكونوا تحت امر المحكمة ، كما يقضي القرار بإعطاء ضمان لليبيا بتعليق العقوبات المفروضة عليها فور تسليم المشتبه فيهما الى السلطات الهولندية[٣٤] .

أكـــد ممثـــــل الجماهيرية العربية الليبية أن العقوبات الـــتي اعتمدها مجلس الامن بجلسة قراريه ٧٤٨ الذي اصدره عام ١٩٩٢م والقرار ٨٨٣ الذي اصدره عام ١٩٩٣م ، تمثل عقوبة جماعية ضد الشعب الليبي بأكمله لمجرد الاشتباه في اثنين من مواطنيـــه. فالمواطنان الليبيان هما مجرد مشـــتبه فيهما ولم يوجه لهما الاتهام ، ولم يحقق معهما بعد ، ولم يمثلا امام محكمة ، ولم يصدر ضدهما أي حكم قضائي يدينهما[٣٥] .

قدمت بريطانيا الى الجانب الليبي العديد من الضمانات بخصوص تسليم المشتبه فيهما في نهاية عام ١٩٩٨ م ، ومنها[٣٦] :

١- منحت الحكومة البريطانية لعوائل المشتبه فيهما ضمانات تمكنهم من زيارتهما اثناء المحاكمة ، وبإمكان الدفاع استدعاء أي شاهد من الولايات المتحدة وبريطانيا ، لتقديم الادلة ويشمل ذلك المسؤولين .

٢- اعطت الحكومة البريطانية ضمانات بشأن المحاكمة على ان تكون محكمة جنائية عادلة ومختصة بقضية الشخصين فقط ، وذلك جاء ردا على مخاوف الجانب الليبي بان تكون المحكمة سياسية وليست قانونية .

٣- منحت الحكومة البريطانية ضمانات تتعلق بمكان السجن ، ازاء تخوف وقلق الجانب الليبي ، اذ صرحت بان يكون مكان السجن بهولندا مفتوحا للتفتيش امام الهيئات الدولية.

٤- نبهت الحكومة البريطانية بعدم السماح لقوات الشرطة ايا كانت بريطانية او من دولة اخرى باستجواب السجينين ، وكذلك عدم اغرائهم وتشجيعهم للإدلاء بأية معلومات امام الهيئات الدولية .

٥- منحت الحكومة البريطانية بتطبيق النظام الانساني للسجينين وما يخص الزيارات العائلية لهم ، مع مراعاة الالتزام بالنظام الغذائي المناسب .

ثانيا : موقف جريدتي الاهرام والجمهورية من الاصداء الدولية والعربية من قرارات مجلس الامن ١٩٩٧-٢٠٠١

بدأت الاصداء الدولية عند بدء تنفيذ العقوبات على ليبيا عام ١٩٩٢ ففي باريس قررت فرنسا ابعاد ٦ من الدبلوماسيين الليبيين بفرنسا ، فقال السفير الليبي سعد مجبر ان قرار الابعاد شمل دبلوماسيين من السفارة الليبية بباريس والقنصلية الليبية بمرسيليا ، اما في بون قررت المانيا طرد اثنين من الدبلوماسيين الليبيين البالغ عددهم ١٥ دبلوماسيا في المانيا ، وقال متحدث باسم الخارجية الالمانية انه تم ابلاغ القائم بالأعمال الليبية بالقرار ، وقد شجبت الجريدة تلك القرارات ، ودعت الدول العربية للوقوف مع ليبيا في محنتها[٣٧] .

اما في بروكسل عاصمة بلجيكا فقد اصدرت المجموعة الاوربية اوامر الدول الاعضاء بعدم السماح لهبوط او اقلاع اي طائرة متجهة الى ليبيا او قادمة منها ، فضلا عن ايقاف شركة الطيران رحلاتها ، كما منعت ايطاليا شركة طيران ليبية من دخول مجالها الجوي وإعادتها الى طرابلس ، كما قامت بطرد ستة دبلوماسيين ليبيين وحددت حركة الدبلوماسيين الباقين[٣٨] .

ونقلت جريدة الجمهورية موقف لندن من العقوبات وقد اعرب عنه دوجلاس هيرو(Dujlashiru) وزير الخارجية البريطاني ، وقد عبر عن امله بان تلك العقوبات سوف تقنع ليبيا بتسليم المتهمين ، وقال في مقابلة اذاعية انه يعتقد بان ليبيا تتعرض لضغط من قبل الامم المتحدة ، ومن اجل ذلك قامت الدول العربية الصديقة لليبيا بوضع اقتراحات تكون حل وسط للقضية ، وذكر متحدث باسم الخارجية البريطانية ان تمثيل ليبيا الدبلوماسي لدى بريطانيا اقتصر على اثنين من الليبيين العاملين من خلال السفارة السعودية التي كانت ترعى مصالح ليبيا في بريطانيا[٣٩].

وذكرت جريدة الاهرام موقف (اسرائيل) المرحب بفرض العقوبات ضد ليبيا ، كما نقلته وكالات الانباء بالقدس عبر جريدة الاهرام ، بانها رحبت بفرض عقوبات دولية على ليبيا ، وطالبت باتخاذ اجراء مماثل ضد دول اخرى بالشرق الاوسط مثل سوريا وإيران ، وصرح بنيامين نتانياهيو(Binyamin nitinyahu) المتحدث باسم حكومة (اسرائيل) انه يجب فرض عقوبات على جميع الدول الشمولية التي تملك اسلحة نووية وتؤيد الارهاب ، كما اعرب اسحق شامير(Aishaq Shamir) رئيس وزراء (اسرائيل) عن امل بلاده في ألا تتورط بقضية العقوبات المفروضة على ليبيا[٤٠] .

ذكرت جريدة الاهرام ان حكومة الفلبين رأت ان لا مبرر لترحيل ٢٠ الف عامل من رعاياها وأسرهم من ليبيا بعد سريان العقوبات ، على الرغم من تأييد كلورازون اكينو (kurazwnakina) رئيسة الفلبين فرض العقوبات ، إلا ان وزير خارجيتها صرح ان حكومته طلبت من مجلس الامن اعفائها من الاشتراك بالعقوبات على ليبيا[٤١] .

لم تستجيب ليبيا لمطالب القرار الذي صدر من مجلس الامن عام ١٩٩٨م ، وذلك لعدم توفر ضمانات كافية ، تتعهد بتطبيق محاكمة عادلة ، لو لا تدخل الامين العام للأمم المتحدة بطرس بطرس غالي ، وكذلك بروز الدور الفعال لكل من المملكة العربية السعودية ودولة جنوب افريقيا وخصوصا الموقف الذي اتخذه الرئيس (نيلسون مانديلا)[٤٢] ، والذي اكد ذلك الموقف في قمة الكومنويلث في ادنبرة عاصمة اسكتلندا بتاريخ ٢٤ تشرين الاول ١٩٩٧م ، معلقا بان بريطانيا لا يمكن ان تكون القاضي في تلك القضية ، ويبدو ان موقفه نابع من علاقته الايجابية مع الحكومة الليبية ورفضه سياسة القوة التي انتهجتها الدول الاوربية والتي عانى منها كثيرا في بلاده[٤٣] .

اما المواقف العربية ، فقد اعربت وسائل الاعلام عن قلق الدول العربية ازاء تنفيذ العقوبات على ليبيا ، كما اعربت عن اسفها لتصعيد الازمة ونبهت الى خطورة ذلك التصعيد الاوضاع بالمنطقة والعالم ، وفي القاهرة قام فاروق ابو عيسى الامين العام لاتحاد المحامين العرب بارسال برقية الى الرئيس الليبي معمر القذافي ، اعرب فيها عن عن دعم ومساندة المحامين العرب للشعب الليبي ، كما وصف قرار مجلس الامن بانه جائر ومناقض لميثاق الامم المتحدة وكل ما استقرت عليه القوانين والمواثيق و الاعراف الدولية[٤٤] .

اعلنت جريدة الاهرام عن اسفها لتلك العقوبات التي فرضت على ليبيا في ١٥ نيسان ١٩٩٢ ، ونقلت الجريدة موقف الاردن منها، اذ وصف محمود الشريف وزير الاعلام الاردني ان بدء تطبيق العقوبات ضد ليبيا بأنه خطوة مؤسفة ، وذكرت سلطة الطيران الاردني انه تقرر ايقاف تسيير رحلات الخطوط الجوية الاردنية الى طرابلس ، وفي تونس اعلن متحدث باسم الحكومة التونسية بان بلاده

ستنفذ قرار مجلس الامن وتحظر الاتصالات الجوية معها ولكنها مرغمة على ذلك ، كما اصدرت الحكومة التونسية بيانا اكدت فيه ان الحل السلمي للازمة سيجنب ليبيا والمنطقة انعكاسات خطيرة ويحافظ على مصالح ليبيا مع جيرانها ، اما في الخرطوم فقد طالب المجلس الوطني الانتقالي البرلمان بعدم مشاركة السودان في الحظر المفروض على ليبيا واكد المجلس مناصرته وتأييده لليبيا لمواجهة ما اسماه بالهجمة الامبريالية[٤٥] .

بينت لنا جريدة الاهرام عبر مكتبها بواشنطن ، ان وزارة الخارجية الامريكية اعلنت بان واشنطن لا تتوقع فرض عقوبات جديدة على ليبيا قبل ١٥ ايار المقبل ، وكانت هناك تكهنات بفرض قيود على تصدير البترول الليبي ، إلا ان الخارجية الامريكية اشارت في بيان لها انه من الصعب التكهن بأي شيء في ذلك الوقت ، كما اكد البيان ان اعدادا كبيرة من الرعايا الاجانب بدأت في مغادرة ليبيا ومن بينهم مواطنون امريكيون[٤٦] .

تألف ذلك القرار من مجموعة من القضايا السياسية والقانونية التي شملت جميع الاطراف المتنازعة على وجه العموم وليبيا بصورة خاصة ، ومن اجل ذلك طالبت ليبيا بمنحها فرصة لدراسة القرار والمستندات الملحقة به ، اذا كانت محقة بذلك من اجل التعمق بفحواه وبالطريقة التي يمكن تنفيذه بها وبالأخص مسالة الضمانات ، التي تعد من اهم الجوانب التي ركزت عليها الحكومة الليبية ، لأهميتها القصوى في حماية حقوق المتهمين ومحاكمتهم محاكمة عادلة[٤٧] .

أدى الحصارالمفروض على ليبيا إلى ارتفاع نسبة البطالة في البلاد ، فضلا عن وقوع خسائر اقتصادية قدرتها وزارة الخارجية الليبية ٢٤ مليار دولار خلال المدة (١٩٩٢-١٩٩٨) ، إلا إن العقوبات الدولية استثنت النفط الذي كان يمثل أكثر

من ٩٠% من الصادرات الليبية ، وذلك بسبب ضغوط الدول الأوروبية التي اعتمدت بشكل كبير على النفط والغاز الليبيين[٤٨] .

اتخذت قرارات مجلس الامن حول قضية لوكربي بشكل سريع وواسع ، وذلك من اجل قطع الطريق امام أي تسوية او حلول تنهي المشكلة الليبية الغربية ، وقبل ادانة المتهمين الليبيين لتحقيق الغايات المرسومة من قبل الغرب كفرض الحصار على ليبيا وتحطيم اقتصادها[٤٩] .

كما انتهك مجلس الامن حقوق الانسان وكرامته بتلك القرارات ، اذ انه لم يعط ضمانات كاملة للدفاع عن المتهمين في محاكمة عادلة ومحايدة ويتجلى ذلك الانتهاك في قاعدة (المتهم بريء حتى تثبت ادانته) ، فضلا عن مخالفته لأحكام المادة (٥٢) من ميثاق الامم المتحدة فيما جاء في الفقرات (١و٣) ما يخص الحلول السلمية لفض المنازعات المحلية والدولية ، اضافة الى ذلك ان مجلس الامن لم يعطي أي فرصة او اهتمام للجهود المبذولة من قبل المنظمات الاقليمية والدول العربية وكذلك دور جامعة الدول العربية[٥٠] .

الهوامش :

---

(١) فرج ابراهيم عمرو سالم ، قرارات الامم المتحدة بين السياسة والقانون (قضية لوكربي كحالة دراسة) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الدرسات العليا ، الجامعة الاردنية ، ٢٠٠٣، ص ٩٦ .

(٢) **محمد يونس الصايغ** ، مدى اختصاص مجلس الامن الدولي للنظر في قضية لوكربي ، مجلة الرافدين للحقوق ، المجلد ١٤ ، العدد ٥٠ ، السنة السادسة عشر ، كلية الحقوق ، جامعة الموصل ، د.ت ، **ص ٢٢٣** .

(٣) **بكر حازم ابراهيم الزبيدي** ، احمد عصمت عبد المجيد نشاطه السياسي والدبلوماسي حتى عام ٢٠٠١ ، منشورات الاندلس ، بغداد ، ٢٠٢٠ ، **ص ١٧١** .

(٤) **جريدة الاهرام ، العدد ٣٨٤٩١ ، ٢٦ نيسان ١٩٩٢** .

(٥) **فرج ابراهيم عمرو سالم ، المصدر السابق ، ص ٩٧** .

(٦) **جريدة الجمهورية ، العدد ١٣٨٣٨ ، ١٧ تشرين الثاني ١٩٩١** .

(٧) **محمد يونس الصائغ ، المصدر السابق ، ص ٢٢٦** .

(٨) المصدر نفسه ، ص ٢٢٧ .

(٩) **بطرس غالي : دبلوماسي وسياسي مصري ، ولد بطرس غالي في القاهرة ١٩٢٢م ، وحصل على ليسانس الحقوق من جامعة القاهرة عام ١٩٤٦م ثم الدكتوراه في القانون الدولي وفي عام ١٩٩١م ، وأصبح نائبا لرئيس الوزراء للشؤون الخارجية، وفي أثناء توليه هذه الوظائف ترأس بطرس غالي الوفود المصرية إلى كثير من المؤتمرات والاجتماعات الدولية بما فيها اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة الأمين العام السادس للأمم المتحدة (١٩٩٢-١٩٩٦) ، توفي عام ٢٠١٦. ينظر: محمد شفيق غربال ،** الموسوعة العربية الميسرة ، المجلد ٢ ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ط٣ ، 2009 ، **ص ٧٢٥** .

(١٠) نداء صباغ ، محاكمة شعب ، دار الصداقة للنشر والتوزيع ، بيروت ، ط٢ ،١٩٩٤، ص ١٩١- ١٩٢ .

(١١) **جريدة الاهرام ، العدد ٣٨٣٩٦ ، ٢٢ كانون الثاني ١٩٩٢ .**

(١٢) **جريدة الاهرام ، العدد ٣٨٣٩٦ ، ٢٢ كانون الثاني ١٩٩٢ .**

(١٣) **عمر البرعصي** ، قضية لوكربي ومستقبل الجامعة العربية ، الهيئة القومية للبحث العلمي ، ليبيا ، ١٩٩٤ ، **ص ٤ .**

(١٤) **ميلود مهذبي ، قضية لوكربي و احكام القانون الدولي ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع ، ليبيا ، ط٢ ، ١٩٩٦ م ، ص ٢٨٩-٢٩١ ؛ الوثيقة S٥٧٤٨ES/ ١٩٩٢ ، من وثائق الأمم المتحدة بجلسة مجلس الأمن رقم ٣٠٣٦ .**

(١٥) **بوضياف اسمهان ، دور الدول والمنظمات العالمية والإقليمية في مكافحة الارهاب الدولي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر ، ٢٠٠٩ م ، ص ١٠٣ .**

(١٦) **وائل كمال محمد الخضري** ، اثر القضاء الجنائي الدولي على العدالة الجنائية – المؤسسات القضائية الدولية وازمة العدالة الجنائية على ضوء القضايا الدولية ، ج ٢ ، المكتب العربي للمعارف ، مصر ، ط١، ٢٠١٧**ص** ٣٦ .

(١٧)**المصدر نفسه ، ص ٣٦- ٣٧ ؛**

David R. Andrews ,A Thorn on the Tulip – A Scottish Trial in the Netherlands: The Story behind the Lockerbie Trial

(١٨) **لمى عبد الباقي العزاوي** ، الوسائل القانونية لإصلاح مجالس الامن لتفادي الانتقائية وازدواجية المعايير في تعامله مع القضايا الدولية ، منشورات الحلبي الحقوقية ، لبنان ، ط١ ، ٢٠١٤ ، **ص ٣٢٠ .**

(١٩) جريدة الاهرام ، العدد ٣٨٣٩٤ ،٢٠ كانون الثاني ١٩٩٢ .

(٢٠) جريدة الجمهورية ، العدد ١٣٩٣٥ ، ١٦ شباط ١٩٩٢ .

(٢١) ميلود مهذبي ، المصدر السابق ، ص ٥٩-٦٢ .

(٢٢) مجموعة من الخبراء و الباحثين ، النظام القانوني الدولي في مفترق الطرق مجلس الامن وقضية لوكربي ، منشورات مركز دراسة العالم الاسلامي ، ١٩٩٢ ، ص ١٨٠ ؛ فرج ابراهيم عمرو سالم ، المصدر السابق ، ص ٩٨ .

(٢٣) جريدة الاهرام ، العدد ٣٨٣٩٦ ، ٢٢ كانون الثاني ١٩٩٢ .

(٢٤) جريدة الاهرام ، العدد ٣٨٣٩٦ ، ٢٢ كانون الثاني ١٩٩٢ .

(٢٥) المصدر نفسه .

(٢٦) جريدة الاهرام ، العدد ٣٨٩٦٨ ، ١٥ اب ١٩٩٣ .

(٢٧) ماجد الحموي ، قضية لوكربي بين السياسة والقانون العلاقة بين محكمة العدل الدولية ومجلس الأمن ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد السابع عشر ، العدد الثاني ، ٢٠٠١، ص ٣٧ .

(٢٨) شارلز فلورنس ، ظلال لوكربي تطور العلاقات الليبية البريطانية ، ترجمة محجوب كرداوي ، مؤسسة ادم للنشر والتوزيع ، مالطا ، ط١ ، ١٩٩٨ ، ص ٥٦- ٥٨ .

(٢٩) جريدة الاهرام ، العدد ٣٨٤٨١ ، ١٦ نيسان ١٩٩٢ .

(٣٠) جريدة الاهرام ، العدد ٣٨٤٨٢ ، ١٧ نيسان ١٩٩٢ .

(٣١) جريدة الجمهورية ، العدد ٢٧٣٣٥ ، ٢٥ حزيران ١٩٩٦ .

(٣٢) فرج ابراهيم سالم ، المصدر السابق ، ص ١٠٠ .

(٣٣) عبد الله الاشعل ، ازمة لوكربي من الشرعية الدولية الى العدالة البريطانية ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد ١٣٧ ، تموز ١٩٩٩ ، ص ١٩٧ .

(٣٤) محمد طارق فخري البياتي ، محمد طارق فخري البياتي ، السياسة الامريكية تجاه ليبيا وافاقها المستقبلية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة المستنصرية ، معهد القائد المؤسس للدراسات القومية والاشتراكية العليا (الملغى) ، ٢٠٠٢ ، ص ١٦٥ .

(٣٥) محاضر مجلس الامن الدولي عن صون السلم والأمن الدوليين ، الجلسة المرقمة ٣٨٦٤ ، في ٢٠ اذار ١٩٩٨ ، 25531–09 ، ص ٤٨٥ .

(٣٦) الامانة العامة للجامعة العربية ، ازمة لوكربي ، ج ٣ ، معرض الصحافة ، القاهرة ، المجلد ١٧ ، العدد ٣٨ ، ١٩٩٨ ، ص٦٩ .

(٣٧) جريدة الجمهورية ، العدد ١٤٠٠٩، ٦ ايلول ١٩٩٢ .

(٣٨) جريدة الاهرام ، العدد ٣٨٤٨١ ، ١٦ نيسان ١٩٩٢ .

(٣٩) جريدة الجمهورية ، العدد ١٤١٨١ ، ٢٥ تشرين الاول ١٩٩٢ .

(٤٠) جريدة الاهرام ، العدد٣٨٤٨١ ، ١٦ نيسان ١٩٩٢ .

(٤١) المصدر نفسه .

(٤٢) نيلسون مانديلا : سياسي ومحامي افريقي ، ولد في ١٨ تموز ١٩١٨، وهو ابن هنري مانديلا وينتسب الى عائلة كانت ومازالت تتولى زعامة قبيلة تمبو في اقليم تراتسكي ، درس القانون في كلية فورت هار للحقوق وتخرج منها ١٩٤٢ في جنوب افريقيا ، شارك في اول انتخابات حرة في جنوب افريقيا اجريت عام ١٩٩٤ ، والتي اسفرت عن فوزه وأصبح بموجبها رئيس حنوب افريقيا . ينظر: الحسيني الحسيني معدى ، موسوعة اشهر الثوار في العالم ، دار النهار للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠١٢ ، ص ١٢٩– ١٣١ .

(٤٣) علي محمد العامر ، لوكربي ودور المملكة العربية السعودية ، منشورات الدار البيضاء ، المغرب ، ط ١ ، ٢٠٠١ ، ص ٢٥٠– ٢٥٣ .

(٤٤) جريدة الاهرام ، العدد ٣٨٤٨١ ، ١٦ نيسان ١٩٩٢ .

(٤٥) جريدة الاهرام ، العدد ٣٨٤٨١ ، ١٦ نيسان ١٩٩٢ .

(٤٦) انظر الملحق رقم (١) النص الكامل لقرار مجلس الامن بفرض العقوبات على ليبيا.

(٤٧) جمعة سعيد سرير ، قضية لوكربي الجوانب القانونية لازمة العلاقات الليبية الغربية حادث تحطم الطائرتين الامريكية والفرنسية دراسة في ضوء القانون الدولي العام ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٩٧ ، ص ٣٤.

(٤٨) رجب ضو المريض ، ادارة الازمات ازمة لوكربي في الاطار العربي الافريقي : دراسة مقارنة ، دار زهران للنشر ، د.ت ، ص ٢١٤ .

(٤٩) عزت السيد احمد ، مشكلة لوكربي واغتصاب الشرعية الدولية ، ورد ضمن كتاب الامم المتحدة بين الاستقلال و الاستقالة والترميم ، مطبعة دار السلام ، دمشق ، ١٩٩٣ ، ص ٥٢ .

(٥٠) ميلود مهذبي ، المصدر السابق ، ص ٧٨ ؛ لمى عبد الباقي العزاوي ، المصدر السابق ، ص ٣٢٨.